عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب
ولا يقال الامران كله لله هذا كلامه واما تاخيره
فلاقتضاء المقام تقديم المسند ويجئ بيانه هذا الذى
ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير
والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد
يخرج الكلام على خلاف اى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء
الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا
مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو
الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه
وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل
موجود فى الذهن بوجه باعتبار الوجود كالمظهر فى نعم
الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع
هذا الباب الذى هو المدح العام او الذم العام اعنى
من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم
جنس المتعقل فى الذهن ويكون فى اللفظ ما يشعر
بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل فى مثل
نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة
صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل فى الابهام والاجمال
ولا بد من تفسيرهما بالمقصد وتفصيله بما يسمى مخصوصا
بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب
فى احد القولين اى قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدا محذوف واما فى قول من يجعل المخصوص
مبتدا ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس

من هذا

كل على الثانى اى على افادة النفى عن جملة الافراد حتى
يكون معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لا عن
كل فرد فرد حتى لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا
على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا
بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفى عن كل
فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم
انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا
تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين
على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا
للنفى عن كل فرد ويلزمه النفى عن الجملة ايضا فكلا
المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون
تاكيدا لا تاسيسا ولا يصح قول المستدل انه يجب ان
يحمل على النفى عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس لانا نقول دلالة قولنا لم يقم انسان
على النفى عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم
كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا
لانا نقول اما ان يشترط فى التاكيد اتحاد الدلالة
او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل فى قولنا
لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفى عن الجملة او عن
كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل فى قولنا كل انسان
لم يقم عند جعله للنفى عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة
قولنا انسان لم يقم على النفى عن الجملة بطريق الالتزام
وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الحق ان نفى الحكم